



أمل ومخاوف والنضال من أجل تقرير المصير

عائشة - اللجنة لأمية العمال في لبنان

يوم الجمعة في 22 أيلول، قدم الرئيس الفلسطيني محمود عباس طلب "الدولة" الفلسطينية وعضويتها في الأمم المتحدة. وفي الوقت الذي تعارض الحكومة الإسرائيلية بشدة هذا التحرك، حاولت الإدارات الأمريكية والاتحاد الأوروبي إقناع السلطة الفلسطينية بالتراجع، وهددت الإدارة الأمريكية باستخدام حق النقض ضد أي محاولة لكسب عضوية الأمم المتحدة الكاملة إذا صوّت على العرض في مجلس الأمن. وهدد الكونجرس الأمريكي بوقف المساعدات إلى السلطة الفلسطينية، وهددت كلينتون بحجب مساهمة الولايات المتحدة في مكتب الأونسكو إذا كان تجرأ على الاعتراف بدولة فلسطينية.

ودعت الحكومة الإسرائيلية إلى "مفاوضات" غير مشروطة في حين أنها عارضت الطلب بالدولة، وفي الوقت نفسه أعلنت إسرائيل عن بناء 1200 شقة سكنية أخرى في مستوطنة استعمارية. وتراجع الدولة الإسرائيلية بشكل مستمر عن التعهدات لتجميد بناء المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة والقدس، فقط في الأونة الأخيرة رفضت السلطة الفلسطينية العودة إلى المحادثات "ما دام يجري بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة". ومع ذلك صرح عباس أن المفاوضات ستستأنف بعد الطلب من الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية، على الرغم من أن أحد زعماء حركة فتح، نبيل شعث، وصف المقترحات الأمريكية باستئناف المحادثات بأنها "عديمة الفائدة".

ومع ذلك، لا يمكن استبعاد احتمالية أن يتراجع عباس عن هذا الطلب فب الأمم المتحدة، بل الكثير من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة قد يتوقعون ذلك الاحتمال. ولكن مع ضمان حق النقض الأمريكي لوقف المحاولة في مجلس الأمن، سيكون هناك بالتأكيد كسب شعبية أفضل لعباس بين الجماهير الفلسطينية من خلال مضيه قدماً في ذلك.

فعل رمزي

لدى العديد من الفلسطينيين شكوك في الطلب، إن لم يسخروا منه، بما أنه لن يضع حداً للاحتلال الإسرائيلي ولن يوقف التدخل الإمبريالي الأمريكي في المنطقة وقد يؤدي إلى جولة أخرى من المفاوضات الفلسطينية والإسرائيلية الفاشلة. ولكن في الوقت نفسه ينظر العديد أيضاً إلى تلك المحاولة كفرصة لبناء "الوحدة الوطنية الفلسطينية" لتحقيق هدف إقامة دولة فلسطينية. ويعتبر أيضاً الكثير من الفلسطينيين في الضفة الغربية أن هذه فرصة للتعبة الجماهيرية، أملاً في بداية "ربيع فلسطيني" يحاكي الحركات الجماهيرية في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط.



وفي حين أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لديها القدرة على الاعتراف بفلسطين كدولة، وأن غالبية دول الأمم المتحدة أشارت إلى أنها سوف تدعم الطلب، يمكن لمجلس الأمن وقفه عبر استخدام أحد أعضاء الامم المتحدة الرئيسيين لحق النقض، وأحدهم هو الولايات المتحدة التي وتعدت أن تفعل ذلك تماماً. وعلى الرغم من أنه متعارف عليه من قبل الجماهير العربية، وليس أقلها من قبل العمال والشباب الفلسطينيين، أن الرأسمالية الأمريكية والإسرائيلية تسيطران إلى حد كبير على "المحادثات" وأن الأساس في أي مفاوضات في المستقبل سيكون بناء على شروط إسرائيل، تُعتبر هذه المحاولة عبر للأمم المتحدة في حال إقرارها تغيير رمزي في الواقع الفلسطيني. فإنه قد يعني اعتراف الأمم المتحدة بأن الاحتلال الإسرائيلي غير شرعي وبأن إسرائيل تبني على أراضي بلد آخر.

وعلى العموم، فإن الجماهير الفلسطينية سعيدة لرؤية الطبقات الحاكمة الإسرائيلية والأمريكية قلقة، فعلى مدى السنوات الـ20 الماضية وتحت رعاية الإمبريالية الأمريكية، ما سمي بـ"عملية السلام" كان يهدف إلى إفشال الانتفاضة وقيادة الجماهير الفلسطينية إلى طريق مسدود، وذلك في حين أن دولة إسرائيل كانت تحمل على جدول أعمالها التوسع الجغرافي في الاحتلال وفصل الضفة الغربية عن غزة وكانت منشغلة في تقسيم المناطق عبر المستوطنات والحواجز الاستعمارية وحواجز الجيش وطرق منفصلة للمستوطنين. ويأمل الفلسطينيون أنه إذا تم تمرير الطلب في الأمم المتحدة قد يعني ذلك إفشال نموذج "المفاوضات" التي تمت خلال العقود الماضية وتأتي هذه "الاتفاقية" إلى نهايتها. ولكن ذلك لن يحصل بالطبع طالما المحادثات في أيدي القوى المحلية والإمبريالية.

الأمم المتحدة

وينظر إلى الأمم المتحدة من قبل العمال والشباب العرب باعتبارها الساحة التي تتخذ فيها القرارات في مصلحة القوى الكبرى. إن سياسات النظام الإسرائيلي لن تتوقف عبر قرارات الأمم المتحدة بل سوف تستمر في بناء المستوطنات و"الجدار الفاصل". هذا هو السبب وراء صعوبة وجود الكثير من الشعبية لطلب عباس خارج الضفة الغربية التي هي معقله التقليدي.

على سبيل المثال، الكثير من سكان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يشكون أو يرفضون المحاولة عبر الأمم المتحدة معتبرين أن التصويت لن يحدث فرقاً أساسياً. البعض غير مبالي والعدد الأصغر، وهم من الفلسطينيين الأكثر نقداً ونضالاً، يعارضون هذه الخطوة ويقولون أن ما يسمى بـ"دولة فلسطينية" هي محاولة ستشمل على أكثر من 25% من الأراضي الفلسطينية وبالتالي هذا يعني الاستسلام للاحتلال. وبسبب هذا، وتقريباً جميع الفلسطينيين



اللجنة لأمية العمال هي منظمة عالمية ماركسية ناشطة في أكثر من 40 بلداً وتناضل لإنهاء نظام الشركات الكبرى والرأسمالية.

نحن تناضل لمجتمع اشتراكي ديمقراطي عالمي. زوروا موقعنا - www.socialistworld.net

في لبنان يقولون أن محاولة عباس إن نجحت ستعني نتيجة قاسية لفلسطينيي الـ48 داخل إسرائيل (الفلسطينيون الذين بقوا خلال إنشاء دولة إسرائيل والذين يشكلون الآن 20% من مجموع السكان الإسرائيليين) وكذلك بالنسبة للاجئين 48 (الفلسطينيين الذين طردوا بالقوة من قبل دولة إسرائيل التي أنشئت حديثاً في عام 1948، والعديد منهم ومن أحفادهم يعيشون اليوم في مخيمات اللاجئين في لبنان وسوريا).



مخيم نهر البارد في لبنان 2007

إن الطلب عبر الأمم المتحدة من أجل الدولة يقسم الرأي العام الفلسطيني، فالكثير من الفلسطينيين ينظرون إليه باعتباره يؤدي بشكل خطير إلى أخذ قضيتهم من أيدي الشعب الفلسطيني وتحويلها إلى نوع من "قضية أخلاقية" لتترك للمتابعة من قبل دعاة الليبرالية الغربية من خلال المؤسسات الدولية للأمم المتحدة وغيرها. وفي هذا السياق، يعتبر بعض الفلسطينيين أن هذه المحاولة لإقامة دولة فلسطينية عبر الأمم المتحدة ليست في مصلحة الشعب الفلسطيني، بينما يعتقد آخرون أنها من الممكن أن تكون خطوة نحو توحيد الشعب الفلسطيني بعد فترة من الانقسامات الداخلية. وللحثير من الفلسطينيين يؤكد هذا الاستئناف من قبل السلطة الفلسطينية اعتماد عباس على الأمم المتحدة وعلى المؤسسات الدولية والقوى الغربية التي فشلت طويلاً اتجاه الفلسطينيين، وأن ذلك يحدث الآن فقط لتحقيق بعض "الزخم المعنوي" للقضية الفلسطينية. وفي نفس الوقت بالنسبة لبعض الفلسطينيين قد تكون هذه المحاولة وسيلة لفضح نفاق القوى الغربية.

ويُعتبر هذا التوقيت، في ظل أشهر "الربيع العربي"، من قبل بعض الفلسطينيين فرصة جيدة لمتابعة الربيع الفلسطيني، في حين أن البعض الآخر يرى فيه وسيلة لقيادة السلطة الفلسطينية الفاسدة والقمعية في محاولة لتحويل النضال الجماهيري. لقد شهدت قيادة فتح غضب الجماهير العربية ضد الحكام الفاسدين والقمعيين وهي حريصة اليوم على مكافحة التحريض المماثل في صفوف الشعب الفلسطيني. إن تحقيق "الدولة" على المستوى الرسمي سيكون وسيلة مفيدة لصرف الانتباه عن الواقع وهو أن حركة فتح قد فشلت فعلاً في الحصول على دولة حقيقية مستقلة، ناهيك عن تحقيق حق العودة للاجئين ووقف الاستيطان والاحتلال والأنواع الأخرى من الاضطهاد والقمع. وللمفارقة، فإذا نجحت السلطة الفلسطينية في الترقية الدبلوماسية في الأمم المتحدة إلى مستوى "الدولة" قد يسلط ذلك الضوء بالفعل على محدوديتها القصوى وعلى مصير الفلسطينيين.

المزاج السائد في مخيمات اللاجئين

خلال المهرجان في 25 أيلول لدى عودة عباس من الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك نظمت مسيرات من قبل حركة فتح في لبنان، حضرها بضع مئات من الفلسطينيين على الأكثر. وكان هذا مؤشراً على المزاج السائد في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حول محاولته إقامة دولة فلسطينية عبر الأمم المتحدة.

بالنسبة للاجئين الفلسطينيين الـ48 والأجيال اللاحقة الذين يعيشون في لبنان، يضمن قرار 194 لدى الأمم المتحدة - الذي مر عليه 63 سنة ما بعد أن أجبرت "إقامة" دولة إسرائيل مناهم - حقهم في العودة إلى وطنهم. ولكن لدى الكثير من اللاجئين الذين لا يزالون معلقين في لبنان من دون جوازات سفر أو حقوق ديمقراطية للمشاركة في المجتمع اللبناني أو الحق في شراء أو وراثة ممتلكات أو الحق في العمل في أكثر من 30 مهنة، هناك خوف من أن محاولة إقامة دولة فلسطينية قد لا تحمل، في أحسن الأحوال، وزناً لمحتنهم، وفي أسوأ الأحوال، قد تشكل خطراً على هذا القرار. ويخشى الكثير من أن اللاجئين الفلسطينيين الـ67 الذين يعيشون في أراضي الـ67 قد يستفيدون من محاولة إقامة دولة فلسطينية إذا نجحت عبر الأمم المتحدة (فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة التي استولت عليها إسرائيل في الحروب مع الدول العربية). بالإضافة إلى أن هكذا "دولة" لن يكون لها فوائد لفلسطينيي الـ48 في لبنان، يخشى الفلسطينيون من أنه قد يكون لها أثر سلبي حتى، فإن الاعتراف بمثل هذه الدولة قد يعني أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) قد تتوقف عن تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين، فهي ليست ملزمة قانونياً بتوفير المساعدات للاجئين الفلسطينيين ما إذا كان لهم "دولة". هذا هو مصدر القلق الرئيسي الذي أعرب عنه لاجئون من الجيل الثالث والرابع يعيشون في لبنان ولم يعرفوا أي شيء آخر غير المنفى.



هناك ما يقدر بنحو 4.3 مليون لاجئ فلسطيني حول العالم ومعظمهم في لبنان وسوريا والأردن وقطاع غزة، وفقاً للأونروا. في لبنان ينحصر غالبية اللاجئين في 12 مخيماً حيث منازلهم مبنية جدار إلى جدار في أزقة متعرجة وحيث البطالة إلى عنان السماء. في مقابلات صحفية أخيرة أجريت في مخيمات فلسطينية في لبنان بشأن محاولة عباس لإقامة "الدولة"، كان الشباب يقولون أن فقط "المقاومة المسلحة" يمكنها إيجاد حل للنضال الفلسطيني داخل وخارج الأراضي المحتلة. شباب فلسطينيي الـ48 عرّبوا عن قلقهم حول إقامة دولة على حدود الـ67 من قبل قيادة السلطة الفلسطينية وأنها عبارة عن اعتراف بحق دولة إسرائيل في الوجود داخل حدود الـ48 على أن يسلم بأن لاجئي الـ48 لا يحق لهم بالعودة. ويضعاف ذلك من خلال التسريبات الأخيرة لقناة الجزيرة عن "أوراق فلسطينية" أظهرت أن قادة السلطة الفلسطينية مستعدة للتخلي عن حق العودة خلال مفاوضاتها مع حكومة أولمرت الإسرائيلية السابقة. ومع ذلك، قال عدد كبير من كبار السن الذين تمت مقابلتهم في المخيمات في لبنان أنه على الرغم من أنهم لا يعارضون من حيث المبدأ المقاومة المسلحة التي دعا إليها الشباب، في الوقت نفسه يأملون أن تتجم منافع عن هذه المحاولة إذا نجحت عبر الأمم المتحدة، مثل الحصول على تأشيرات للسفر إلى دول الخليج بحثاً عن فرص عمل.



الانقسام حول "حل الدولتين"

أظهرت محاولة إقامة "الدولة" عبر الأمم المتحدة الانقسام بين الجماهير الفلسطينية حول ما يسمى بـ"حل الدولتين". ففي حين أن العديد من الفلسطينيين يعتبرون الخيار الحقيقي الوحيد في هذه اللحظة هو هذه المحاولة، يخشى العديد من فلسطينيي الـ48 (وعلى حد سواء أولئك الذين يعيشون داخل إسرائيل وللاجئين آخرين في جميع أنحاء المنطقة) أنهم سيواجهون زيادة في التمييز والاضطهاد نتيجة التحرك نحو "حل الدولتين". ولكن في الواقع، وعلى أساس الرأسمالية والامبريالية واستمرار عدم المساواة والفقر والاستغلال والاضطهاد القومي والهيمنة الامبريالية في المنطقة، إن "حل الدولتين" ليس حلاً للجماهير الفلسطينية. فمن المفهوم أن الكثير من الفلسطينيين يخشون الآثار المترتبة على محاولة إقامة "الدولة" عبر الأمم المتحدة والتحرك نحو إقامة دولتين لأنها قد تعني زيادة القمع ولا سيما لأولئك الذين يعيشون في إسرائيل. وفي الواقع، ليفني، وزيرة خارجية إسرائيل السابقة، ذكرت أن إنشاء "دولة" فلسطينية إلى جانب إسرائيل "لن يؤدي إلا إلى أن تمارس الحقوق الثقافية واللغوية لدى الفلسطينيين في الدولة الجديدة"، وليس داخل إسرائيل.

لكن الفلسطينيون الآخرون الذين يدعمون محاولة عباس يقولون أنه عند اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطينية من شأنها أن تجعل من الصعب على دولة إسرائيل ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. في رؤيتهم لقيام دولة فلسطين إنهم يأملون في نهاية المذايح الإسرائيلية للفلسطينيين وفي عدم وجود قوات مسلحة إسرائيلية وفي وقف الصواريخ الإسرائيلية من الاصطدام في الشوارع والمنازل الفلسطينية، وفي إيقاف المستوطنات غير الشرعية. وعلاوة على ذلك، لهؤلاء الفلسطينيين، فإن محاولة الأمم المتحدة لـ"حل الدولتين" هي ببساطة أفضل من لا شيء، في ظل عدم طرح أي بديل حي آخر من قبل فصائل القيادة الفلسطينية بما في ذلك اليسار التقليدي مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وحزب الشعب.

بصفة عامة، فإن معظم العمال والشباب في العالم العربي الذين يدعمون عباس يفعلون ذلك لأنهم يأملون بشدة أن هذه المحاولة قد تكون "خطوة أولى" نحو التحرر الوطني. وتتشارك قيادة كل من فتح وحماس في قطاع غزة النهج "المتعدد المراحل" وتروجان لها. وبالرغم من أن قيادة حماس عارضت محاولة عباس لإقامة "دولة" عبر الأمم المتحدة لكنها لم تتحرك بجديّة لعرقلتها. وفي حين أن حماس تدعو لتحرير "كل حبة من التراب الفلسطيني" يتشابك في الكثير من الأحيان هذا النهج مع تسوية ضمنية تجاه القوى الاستعمارية والاحتلال الإسرائيلي. وبالرغم من أن حماس تدعو إلى "التحرير أولاً وثم الدولة!" فهي قد قالت أنها توافق على دولة ضمن حدود 1967 أو "على أي أرض محررة" طالما أنها لا تضطر على الاعتراف بإسرائيل. وعلى سبيل المثال، أُطلقت حملة من قبل من يدعمون موقف حماس على موقع الفيسبوك رداً على محاولة عباس لإقامة "الدولة" وشهدت احتجاجات صغيرة جداً في بيروت، مما يؤكد حقيقة أن مثل هذا الخطاب المخطى والمتعدد المراحل وهذه الأفكار لدى حماس لم تعد جذابة بالنسبة للجماهير الفلسطينية.

العمل الجماهيري على جدول الأعمال

لكن التحركات الجماهيرية عادت مرة أخرى إلى جدول الأعمال. لقد أثارت الانتفاضات العربية المستمرة توقعات الجماهير الفلسطينية حول ضرورة إنهاء الاحتلال. وهذا هو تحدي للنخبة الحاكمة في السلطة الفلسطينية فضلاً عن الطبقة الحاكمة الإسرائيلية. النخبة الفلسطينية تحاول تحويل النضال الفلسطيني بعيداً عن التعبئة الشعبية وإلى ساحة الأمم المتحدة، فهي ليست واثقة من أنها قادرة على السيطرة عليه. هكذا تحرك قد يهدد حتى بإسقاط حكم عباس (تحت السيطرة الإسرائيلية). مهما كانت النتيجة فمحاولة عباس هي بالتأكيد أكثر لمصلحة النخبة الحاكمة الفلسطينية أي أنها تحول النضال الوطني وتلعب به في غلاف الأمم المتحدة بدلاً من شوارع الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن بشكل متناقض، إن إحباط هذه المحاولة ولو أنها معتدلة وهي عبر الأمم المتحدة، قد تنتج في انفجارات غضب جماهيري من جانب الفلسطينيين على أرض الواقع، مما كلا السلطة الفلسطينية والنخبة الإسرائيلية تتخوف منه.



النخبة الحاكمة لدى السلطة الفلسطينية تأمل أن نداء الأمم المتحدة سيؤدي إلى تعزيز دعمها السياسي في الضفة الغربية بعد سنوات من العزلة المتزايدة من قبل الفلسطينيين الذين يعتبر الكثير منهم أن السلطة الحاكمة الفاسدة هي من المتعاونين مع الامبريالية الأمريكية ومع حليفها إسرائيل. إن أي تعزيز لدعم عباس على أساس هذه المحاولة لن يدوم على المدى الطويل. لقد أوضحت الحكومة الإسرائيلية لقيادة السلطة الفلسطينية أنه بالنسبة لإسرائيل "الدولة الفلسطينية" الجديدة لن تتمتع بالسيادة الوطنية الحقيقية. على سبيل المثال فإنه لن يكون لديها قواتها المسلحة الخاصة أو سيطرة على حدودها ومواردها المائية الحيوية. إسرائيل ستقرر عدد اللاجئين الذين سيسمح بهم داخل حدود الدولة الجديدة، وسيتم فرض عقوبات أكثر صرامة على الدولة الجديدة إذا كانت على علاقة مع حركة حماس. بالنسبة لإسرائيل والقوى الامبريالية إن التوصل إلى حل "الدولتين" سيفقد الجماهير الفلسطينية مرة أخرى إلى الاستعمار والتمييز والاضطهاد والنفي.

الدعوة إلى "حل الدولة الواحدة"

وتتنوع آراء الفلسطينيين حول حل الدولة الواحدة و حل الدولتين مع تحولات في الرأي حسب كيفية صياغة السؤال. وبالنسبة لفلسطينيي الـ48 (أولئك الذين يعيشون في إسرائيل واللاجئين على حد سواء) تظهر استطلاعات الرأي باستمرار أن الغالبية تدعم "حل الدولة الواحدة". وتردد هذه الآراء من قبل الزعماء الليبراليين واليساريين الفلسطينيين في لبنان وبعض الأعضاء العرب في الكنيست (البرلمان الإسرائيلي)، مثل حنان الزعبي، الذين وصفوا حل الدولتين بأنه "مستحيل". بالنسبة للعمال والشباب الفلسطينيين الذين يواجهون التمييز التي لا نهاية لها وما زالوا يتلقون معاملة كلاجئين أو "مواطنين من الدرجة الثالثة"، قد يعني سعي عباس لاعتراف الأمم المتحدة بـ"الدولة الفلسطينية" كخطوة نحو "حل الدولتين"، أن



تطلعاتهم هي الآن أقل عرضة للتلبية. والعديد من أولئك الذين ينادون بـ"دولة واحدة وهي فلسطين" يشيرون إلى الاحتلال الإسرائيلي مع مستوطناته المستمرة التوسع وجدران فصل وتقسيم الأراضي بأنها "قتلت قبالة" إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. إنهم يعتقدون أنها ليست سوى مسألة وقت قبل أن تصبح مسألة "الدولتين" غير قابلة للتطبيق.

في حقيقة الأمر إن "حل الدولة الواحدة"، مثل "حل الدولتين"، إذا كانا على أساس التدخلات الرأسمالية والإمبريالية، لن ينتجا تقرير المصير الوطني الحقيقي للفلسطينيين. إن الطبقة الحاكمة الإسرائيلية والإمبريالية الغربية تصور فقط أي شكل من أشكال ما يسمى دولة فلسطينية باعتبارها نسخة مطورة من السلطة الفلسطينية أو قطاع غزة اليوم أي أنها سجن عملاق من منازل فقيرة للفلسطينيين، مجردة من كل الأساسيات والسيادة الاقتصادية وحتى السيادة العسكرية من قبل دولة إسرائيل المتوحشة عسكرياً واقتصادياً. ذلك لأن الطبقة الحاكمة الإسرائيلية، بالدعم من قبل حلفائها الغربيين والولايات المتحدة الامبريالية، لن تسمح بوجود دولة فلسطينية قابلة للحياة على حدود إسرائيل. على أساس الرأسمالية، لا يمكن تحقيق هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة حقيقية كما تبين في الوجود المؤسف للسلطة الفلسطينية ولقطاع غزة. الطبقة الحاكمة الإسرائيلية والإمبريالية الأمريكية لا تريدان قيام دولة فلسطينية مستقلة حقاً لأسباب عدة، ليس أقلها أنها تخشى أن تكون بمثابة نقطة التقاء راديكالية من أجل الفقراء والمستغلين في جميع أنحاء الشرق الأوسط. النخب الحاكمة الفاسدة والمستبدة في الدول العربية، على الرغم من دعمها الوهمي لحقوق الشعب الفلسطيني، هي أيضاً خائفة من إنشاء دولة فلسطينية مستقلة لأنها تخشى أن تكون محور معارضة لحكمها.

ضرورة إيجاد بديل اشتراكي جماهيري

في سياق "الربيع العربي"، محاولة الأمم المتحدة هي محاولة لتحويل انتباه الجماهير الفلسطينية ومحاولة إرسال رسالة كاذبة في قولها أن الدولة الفلسطينية لديها "قابلية للحياة" فقط من خلال عضويتها الكاملة للأمم المتحدة وعبر مجلس الأمن الدولي. على الرغم من أن غالبية الدول تدعي أنها ستدعم المحاولة الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لقد جعلت الولايات المتحدة من الواضح أنها سوف تستخدم حق النقض إن تم تمريرها من قبل مجلس الأمن. ومع ذلك، فإنه من المرجح أن تكون عملية طويلة للحفاظ على آمال الفلسطينيين ولشراء بعض الوقت من قبل الزمرة الحاكمة عالمياً والسلطة الفلسطينية.



دافع آخر وراء هذا التحرك لحركة فتح هو لاستقطاب الجماهير الفلسطينية حول محاولة تعتبرها حماس مبادرة حركة فتح وحدها، وفاشلة في توفير بديل عملي لها ولتحقيق التقرير المصيري الوطني الفلسطيني. هذا التكتيك يمكن أن يكون مثمراً لكلا الطبقة الحاكمة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على حد سواء لأنه يهدف إلى تشبثهما بالسلطة في فترة حركات جماهيرية لم يسبق لها مثيل في المنطقة العربية وفي إسرائيل في الأشهر الأخيرة.

ولكن العمل الجماهيري فقط قادر على توحيد الجماهير الفلسطينية، إن كان منظماً من قبل لجان منتخبة ديمقراطياً ويسيطر عليها الشباب والعمال والفقراء. إن مثل هذه الانتفاضة قد تطرح برنامجاً وأساليب قادرة على إنهاء الاحتلال وتحقيق حق العودة وإنهاء كل أنواع الاضطهاد والتمييز. خارج الأراضي المحتلة، العمال الفلسطينيون بحاجة للتنظيم بشكل مستقل من قادتهم ومن الأنظمة القمعية الفاسدة والمحلية، وذلك حول برنامج بديل ضد الاستغلال والاحتلال والاستغلال الرأسمالي والاضطهاد الطبقي القومي. مثل هذا البرنامج قد يناشد ويجذب العمال والشباب والفقراء والمضطهدين في جميع أنحاء المنطقة.

الحل الحقيقي غير قابل للتطبيق في ظل الرأسمالية

إن الحل الحقيقي للجماهير الفلسطينية ليس قابلاً للحياة في ظل الرأسمالية. إن تحرر الجماهير الفلسطينية من الاحتلال الإسرائيلي ومن "القادة" الفاسدين وغير الديمقراطيين والذين غالباً ما نصبوا أنفسهم هو أمر مستطاع فقط عبر إطاحة النظام الإسرائيلي الرأسمالي الوحشي وذلك من خلال حركة جماهيرية للعمال الفلسطينيين والشباب يمكنها أيضاً أن تناشد وتكسب العمال الإسرائيليين والمضطهدين حول المصالح الطبقيّة المشتركة ومن أجل مستقبل مشترك. نفس هؤلاء القادة فشلوا في الدعوة لبناء حركة جماهيرية مناضلة من أجل تحويل الظروف الاجتماعية المروعة التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون خارج الأراضي المحتلة. اليوم الزعماء الفلسطينيون يعقدون صفقات مع الأنظمة الديكتاتورية الموالية للرأسمالية في المنطقة ويضعون حداً لأي انتفاضة ثالثة من المحتمل أن تنفجر. وفي هذه العملية إنهم يقودون الجماهير الفلسطينية إلى مأزق تلو الأخر. وتستخدم الزمر الحاكمة الفلسطينية الخطاب القومي في حين أنهم يسمحون لأنفسهم أن يخضعوا لضغوط الإمبريالية. وهذه القيادة نفسها فشلت في قيادة حركة جماهيرية ديمقراطية للتحرر وهي غير قادرة على إيجاد مخرج للجماهير الفلسطينية.

فقط على أساس المصالح الطبقيّة المشتركة يمكن للعمال والفقراء في المنطقة أن يتحرروا من الاضطهاد القومي والاجتماعي وأن يحولوا المجتمع على أسس اشتراكية. هذا من شأنه ضمان استخدام الموارد في المنطقة لتلبية احتياجات الأغلبية وليس لمصلحة النخب الحاكمة الفاسدة والديكتاتورية. فقط الحل الاشتراكي يمكنه أن يجلب للطبقة العاملة في جميع أنحاء المنطقة نهاية أهوال الرأسمالية والإمبريالية وتحويل المجتمع حيث يمكن تلبية التطلعات الوطنية والحق في تقرير المصير لجميع الشعوب. على أساس بناء الاشتراكية - مجتمع قائم على الحاجة وليس على الأرباح - العمال الفلسطينيون والعمال الإسرائيليون يمكنهم أن يقرروا معاً بصورة ديمقراطية ودون إشارة للقسر أو الإكراه، الطابع الدقيق والحدود المستقبلية للمجتمع في الاتحاد الاشتراكي في المنطقة. ويمكن بعد ذلك أن تحل الأمور الأهم والقضايا الخلافية والحساسية مثل المياه واللاجئين وحقوق ملكية الأراضي ووضع القدس. فقط مثل هذا البرنامج، بتحالف مع نضال مشترك بشأن القضايا الاقتصادية والطبقيّة، يمكنه أن يوفر وسيلة للخروج من الدورة الحالية القائمة من الحروب والاضطهاد القومي.



اللجنة لأمية العمال هي منظمة عالمية ماركسية ناشطة في أكثر من 40 بلداً وتناضل لإنهاء نظام الشركات الكبرى والرأسمالية.

نحن نناضل لمجتمع اشتراكي ديمقراطي عالمي. زوروا موقعنا - www.socialistworld.net